

التقرير الاقتصادي الشهري، مكتب معالي وزير المالية

الملخص التنفيذي

أغسطس 2018

يتطرق القسم الأول من التقرير، التطورات الاقتصادية المحلية، إلى سلوك سعر صرف أهم ثلاث عملات: الدولار الأمريكي، واليورو، والاسترليني، أمام الدينار الكويتي خلال شهر أغسطس الماضي. حيث انخفض سعر صرف الدولار مقابل الدينار، بنسبة (0.03%) نهاية الشهر مقارنة بأول الشهر. في حين شهد سعر صرف اليورو مقابل الدينار ارتفاعاً بنسبة (0.16%). مع انخفاض سعر صرف الاسترليني مقابل الدينار بنسبة (0.63%). وذلك للعديد من الأسباب والتطورات الاقتصادية التي أشار لها التقرير.

وفي مجال التطورات النقدية، ارتفع العرض النقدي، خلال شهر يونيو، مقارنة بشهر مايو، بنسبة (1%) ليصل إلى (38.42) مليار دينار. مع ارتفاع لودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية، وكذلك العملات الأجنبية، وأرصدة التسهيلات الائتمانية للمقيمين، والائتمان الممنوح للمؤسسات المالية غير المصرفية. واستقرار مطالبات البنوك المحلية على البنك المركزي (سندات الخزينة). بالإضافة إلى اتجاه أسعار الفائدة على الودائع، بالدينار للارتفاع، لأجل سنة، وستة أشهر، وثلاثة أشهر، وشهر. كما قام البنك المركزي بعدة سندات وتورق.

وفي مجال الأسواق المالية سجل المؤشر العام انخفاضاً، خلال شهر أغسطس (بنسبة 0.9%)، وكذلك مؤشر السوق الرئيسي، والسوق الأولي، بنسبة النسبة). مع تقلبات في قيم هذه المؤشرات خلال أسابيع الشهر المذكورة لعدة أسباب، منها إعلان نتائج أرباح الشركات خلال النصف الأول من العام الحالي.

واهتم هذا القسم، الأول، أيضاً، بتطور معدل التضخم، خلال شهر يوليو، حيث ارتفع بنسبة (0.18%)، مقارنة بشهر يونيو، لتطورات سعرية خاصة بالأغذية والمشروبات، والمفروشات

المنزلية ومعدّات الصيانة، والصحة، والاتصالات. مع اتجاه لانخفاض أسعار مجموعة الكساء وملبوسات القدم، والترفيه والثقافة، والسلع والخدمات المتنوعة، واستقرار أسعار مجموعات التعليم، والمسكن، والمطاعم والفنادق، والسجائر والتبغ.

وتضمنت التطورات النفطية، الواردة بالقسم الأول، الإشارة إلى ارتفاع الانتاج النفطي بالدولة بنسبة (2.8%) بين شهري يوليو، ويونيو الماضيين (أي بارتفاع حوالي 78 ألف برميل/ يوم)، بفعل توجهات زيادة الانتاج وفق اتفاق أوبك. ومثلت حصة الكويت ضمن انتاج أوبك، خلال شهر يوليو، حوالي (8.6%). أما سعر برميل النفط الكويتي المصدر، خلال نفس الشهر، فقد وصل إلى (72.3) دولار/ برميل وبانخفاض (0.1%) عن شهر يونيو (72.4) دولار/ برميل.

أما فيما يتعلق بتطورات معدل النمو العالمي، والطلب والعرض العالمي من النفط، والتي كانت محلاً لاهتمام التقارير الشهرية لأوبك، ووكالة الطاقة الدولية، بالإضافة إلى موضوعات أخرى، فقد اتسم معدل النمو العالمي المتوقع لعام 2018 بالاستقرار، ضمن تقديرات شهر أغسطس (3.8%). مع توقعات التقارير المعنية بارتفاع الطلب العالمي على النفط بنحو (1.64) مليون برميل/ يوم حسب أرقام شهر أغسطس المعدلة. وكذلك اتجاه ارتفاع الأرقام المعدلة للعرض العالمي من النفط لعام 2018 بنحو (7.3) ألف برميل/ يوم. وتضمن تقرير مكتب معالي وزير المالية لشهر أغسطس، تقديرات لتطور عدد معدّات الحفر، والتي وصلت إلى (1778) لشهر يوليو على مستوى الدول غير الأعضاء في أوبك، ووصلت، لنفس الشهر، إلى (555) في دول أوبك، وبارتفاع عن شهر يونيو (90) في حالة الدول غير الأعضاء في أوبك، و(11) في حالة الدول الأعضاء. وبارتفاع (101) على مستوى العالم.

أما القسم الثاني، التطورات الاقتصادية الخليجية، فقد تطرّق لتطورات الحرب التجارية الدولية، ودول المجلس. وتجسّدت هذه التطورات في عرض الولايات المتحدة، مارس 2018، تعريفه جمركية إضافية على الواردات الأمريكية من الفولاذ، والألمونيوم، من الصين، وأوروبا، وكندا ودول أخرى، بمعدل (25%) و (10%) على التوالي. ثم تبعتها بفرض تعريفه إضافية بمعدل

(25%)، في يوليو 2018، على ما قيمته (34) مليار دولار من السلع المستوردة من الصين، وما قيمته، لاحقاً، حوالي (16) مليار دولار من هذه السلع. وقابل ذلك ردود فعل مضادة من دول الشراكة التجارية مع الولايات المتحدة.

وتقدّر واردات دول مجلس التعاون بنحو (418.7) مليار يورو، لعام 2017، حسب تقديرات المفوضية الأوروبية، منها (84.6) مليار من المجموعة الأوروبية (حوالي 20.2% من إجمالي الواردات)، و(47.8) مليار من الصين (11.4%)، و (47.4) مليار من الولايات المتحدة (11.3%). علماً بأن قيم هذه الواردات تعتبر تسرب من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس لصالح الدول المصدرة. وبطبيعة الحال فإن فرض أي تعريف جمركية على المنتج النهائي أو مدخلاته الأولية المصدرة لدول المجلس لا بد وأن يؤثر على تكلفة الواردات.

وتحصر بعض التقارير المنشورة حديثاً، آليات تأثير الحرب التجارية الدولية الحالية على دول المجلس، الغير مباشرة (لعدم وجود ما يستدعي فرض تعريف جمركية على واردات دول المجلس من الولايات المتحدة بشكل مباشر)، من خلال: تأثير التعريف على معدل النمو العالمي واحتمال انخفاضه وبالتالي خفض الطلب على النفط، وارتفاع تكلفة أسعار السلع الوسيطة والداخلية في مستوردات دول المجلس، واحتمال اضطرار الاحتياطي الفيدرالي لرفع أسعار الفائدة في حالة ارتفاع معدل التضخم بسبب التعريف، واحتمال نشوء حركة رؤوس أموال خارج دول المجلس في حالة ارتفاع أسعار الفائدة على الدولار (مقارنة بالعملة المحلية).

ثم يتطرق القسم الثاني، إلى ما جاء في تقرير المادة الرابعة الخاص باقتصاد المملكة العربية السعودية، والصادر حديثاً. علماً بأن هذا الاقتصاد قد حقق نمواً سالباً عام 2017 يقدر بنحو (-0.9%) (-3.1% للقطاع النفطي، و0.9% للقطاع غير النفطي)، وعجزاً بحوالي (-9.0%)، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بالموازنة، ديين عام (17.3%) كنسبة من نفس الناتج.

وبالتركيز على إصلاح المالية العامة، أشار تقرير صندوق النقد إلى تقييم سياسة إصلاح دعم الطاقة من خلال "حساب المواطن"، من حيث أهمية تقييم عمل هذا الحساب بقدر تعلق الأمر بالتعويض العادل لذوي الدخل المحدود (تحصل الأسر في الشرائح الدخلية العشرية الخمس الدنيا على كامل مبلغ التحويل النقدي الوارد في حساب المواطن: 382 ريال/ شهر، في حين تحصل الأسر في الشريحتين السادسة والسابعة على بعض مبلغ التحويل، وتحصل الشريحة العشرية الثامنة على الحد الأدنى: 300 ريال/ شهر).

أما الأجور، التي تلتهم نصف الإنفاق الحكومي (فعلياً 48.8% في موازنة 2017، و 44.7% في تقديرات موازنة 2018)، فقد أنشأت وزارة المالية بالمملكة نظاماً مركزياً لصرف الأجور يضمن الحصول على كافة المعلومات المفصلة عن رواتب ومختلف المزايا والمنافع الأخرى وللعاملين في كافة أجهزة المملكة العامة. كما أشار تقرير الصندوق إلى أهمية تحسين برنامج "نطاقات" (تصنيف الكيانات التي يعمل بها عشرة فأكثر إلى أربعة نطاقات: أحمر/ أصفر/ أخضر/ بلاتيني، بحيث تكون النطاقات الأقل توطناً من قبل العمالة السعودية ضمن النطاق الأحمر والبلاتيني).

ومن جانب الإنفاق الاستثماري (حوالي 9% من إجمالي الإنفاق الحكومي) فإن الصندوق يرحب بجهود المملكة بمراجعة المشروعات الاستثمارية (قبل تمويلها). ويؤمل أن يرتفع معدل نمو القطاعات غير النفطية، التي يساهم بها هذا النوع من الإنفاق بشكل كبير، إلى (2.3%) عام 2018. وذلك بسبب ارتفاع الإنفاق الاستثماري من داخل الموازنة، ومن خارج الموازنة (تقوم الحكومة بتحويل جزء من ودائعها لدى مؤسسة النقد السعودي، والتي تعادل 1.7% من الناتج، إلى مؤسسات الإقراض المنخفضة).

أما في جانب الإيرادات، فقد شهدت تحسناً بسبب تحسّن أسعار النفط (تشكّل الإيرادات النفطية حوالي 70% من إجمالي الإيرادات بموازنة 2018). مع احتمال تحسّن نفطي إضافي بسبب رفع الإنتاج النفطي. أما على مستوى الإيرادات غير النفطية (التي تمثّل حوالي 30% من إجمالي الإيرادات، منها 44.4% تقريباً إيرادات ضريبية)، فإن أهم تطور في مجال الإيرادات الضريبية

هو بدء العمل، منذ أول العام الجاري، بضريبة القيمة المضافة (5%)، مع محدودية في الإعفاءات). وتم تشكيل فريق من "الهيئة العامة للزكاة والدخل" للتعامل مع المشاكل المرتبطة بعمل هذه الضريبة. ولا زالت هناك بعض التحديات، في هذا المجال، منها: ضمان الالتزام بتقديم الإقرارات في الوقت المحدد، وسداد وردّ الضريبة، وتسجيل الأنشطة الصغيرة (حوالي 300 نشاط).

وفي مجال الدين الخارجي أظهرت مؤشرات تقييم الاستدامة توقّع وصول الدين الإسمي/ الناتج المحلي الإجمالي إلى (19.1%) عام 2018، مقارنة مع (17.2%) عام 2017. وكذلك ارتفاع احتياجات القطاع العام للدين لتصل عام 2018 إلى (4.7%) من الناتج، بعد أن كانت (9.8%) عام 2017. مع عرض لأهم العوامل المسؤولة أو المنشئة للدين، ومقارنتها مع التغيّر في إجمالي الدين العام (ويشير الفارق إلى القيمة الباقية للدين بما في ذلك التغيّر في الأصول). ولا زالت كل هذه المؤشرات في الجانب الآمن. وعرض التقرير جدولاً ملخصاً لأهم توصيات الصندوق عام 2017، ومدى تطبيقها عام 2018.

أما في مجال التطورات الاقتصادية العالمية، فعلى مستوى الولايات المتحدة الأمريكية، أوضحت تقديرات معدل النمو الحقيقي "الثانية" للربع الثاني من العام الحالي، أن هذا المعدل وصل إلى (4.2%)، مقارنة بنحو (2.2%) في الربع الأول. ويرتفع المعدل الأول بنحو (0.1%) عن التقدير "المتقدم"، الوارد بتقرير مكتب معالي الوزير لشهر يوليو 2018. ويعود هذا الارتفاع للمساهمات الإيجابية للاستثمار الثابت غير السكني، والمخزون الاستثماري الخاص، والانفاق العام على مستوى الولاية، والمحليات. ومن ناحية أخرى، وصل معدل البطالة الأمريكي، للمناطق الحضرية، خلال شهر أغسطس 2018، إلى (3.9%)، وهو نفس المعدل للشهر السابق، يوليو. مع ارتفاع عدد المشتغلين، خلال الشهر المذكور، بحوالي (201) ألف، مع عدد عاطلين يقدر بنحو (6.2) مليون، وبانخفاض طفيف عن شهر يوليو.

وفي مجال تطور معدل التضخم الحضري الأمريكي، لشهر أغسطس 2018، ارتفع هذا المعدل بنحو (0.2%)، على أساس موسمي معدّل، وهو نفس المعدل السائد الشهر السابق، يوليو. وتركزت ارتفاعات الأسعار في مجموعات الطاقة، والكازولين، والسكن، والأغذية بشكل طفيف.

في حين أوضحت التطورات الاقتصادية العالمية، على مستوى المجموعة الأوروبية، تقديرات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، المعدّل موسمياً، للربع الثاني من العام الجاري، والذي ارتفع بنحو (0.4%) في منطقة اليورو، والمجموعة الأوروبية (EU28)، مقارنة بالربع الأول من نفس العام. وشهد معدل التضخم، لشهر أغسطس معدلاً وصل إلى (2.0%)، في منطقة اليورو، مقارنة بنحو (2.1%) في شهر يوليو. مع وصول معدل البطالة، خلال شهر يوليو، في منطقة اليورو، إلى نحو (8.2%)، وإلى (6.8%) في المجموعة الأوروبية (EU28). ويعتبر كلا المعدّلين منخفضين عن نظيرهما في العام السابق. مع أقل معدل للبطالة في جمهورية الجيك، وألمانيا، وأكبر معدل في اليونان، وإسبانيا.